



مذكرة توضيحية حول
مذكرة تفاهم في الميدان الفلاحي
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السودان

تم التوقيع على مذكرة التفاهم هذه بجوبا في فاتح فبراير 2017 بهدف تحديد الإطار العام للتعاون بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان في الميدان الفلاحي.

يشمل التعاون الفلاحي في إطار مذكرة التفاهم هاته عدة مجالات أبرزها تعزيز تبادل القدرات في مجال إدارة البنية التحتية الهيدروفلاحية؛ وتطوير التعاون في مجال التكوين المهني الفلاحي؛ والدعم المؤسسي لإحداث نظام للتأمين الفلاحي في مجال تدبير المخاطر المناخية؛ والدعم التقني لتطوير وهيكلة العروض المالية الموجهة لتمويل الفلاحة وخاصة صغار الفلاحين. كما يشمل التعاون إرساء شراكة لتصميم وإنجاز خريطة خصوبة التربة لجمهورية جنوب السودان؛ والتعاون لإجراء تجارب ميدانية وإحداث مدارس زراعية؛ والمساعدة التقنية في مجالي الإنتاج والصحة الحيوانية؛ والتعاون التقني في مجال مكثنة الفلاحة بالإضافة إلى تعزيز الخبرات وتبادل المعرفة في ميدان الفلاحة من أجل مصلحة البلدين.

بموجب هذه المذكرة، يتم الاتفاق بشكل مشترك حول تمويل برامج التعاون بين الطرفين في إطار ثنائي أو ثلاثي أو في إطار متعدد الأطراف.

كما يتم إحداث لجنة مشتركة قطاعية مغربية-رواندية برئاسة وزير الفلاحة في البلدين أو ممثليهما، يعهد إليها مسؤولية الاشراف على تنفيذ وتتبع برامج التعاون في إطار هذا الاتفاق.

وطبقا لمادتها السابعة (7)، "تطبق مذكرة التفاهم هذه مؤقتا اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها، وتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ استلام آخر إشعار كتابي الذي بواسطته يتم إشعار الأطراف بعضها البعض، من خلال القنوات الدبلوماسية، بإنجاز الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذه الوثيقة حيز التنفيذ."

مذكرة تفاهم
في الميدان الفلاحي
بين

حكومة المملكة المغربية

و

حكومة جمهورية جنوب السودان

إن حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان، المشار اليهما في مذكرة التفاهم هذه باسم "الطرفين".

وبالنظر إلى العلاقات القوية من الأخوة والصداقة والتضامن التي توحد البلدان الأفريقية بشكل عام، والمملكة المغربية وجمهورية جنوب السودان على وجه الخصوص؛ ورغبةً منهما في تعزيز وتوطيد العلاقات الإيجابية في إطار الصداقة والتعاون القائم بين البلدين؛

وإدراكاً منهما للدور الأساسي للقطاع الزراعي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وانطلاقاً من الرغبة المشتركة لتطوير التعاون في الزراعة من أجل رفاه سكانهما. اتفق الطرفان على الشروط المنصوص عليها في المواد التالية:

المادة الأولى

إن موضوع مذكرة التفاهم هذه هو تحديد إطار عام للتعاون بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان في الميدان الفلاحي.

المادة 2

مجالات التعاون

- إنشاء وتعزيز القدرات في مجال إدارة البنية التحتية الهيدرولوجية؛
- التعاون في مجال التكوين المهني الفلاحي؛
- الدعم المؤسسي لإنشاء نظام التأمين الفلاحي في مجال تدبير المخاطر المناخية؛
- تقديم المساعدة الفنية في تطوير وهيكلة العروض المالية في مجال تمويل الفلاحة وخاصة الفلاحين الصغار؛
- فهم تنوع التربة واحتياجات المحاصيل من خلال الشراكة لتسهيل تصميم وتنفيذ خرائط التربة لجمهورية جنوب السودان؛

- تنظيم قافلة زراعية لتعزيز الاستشارة الفلاحية والممارسات الزراعية، والذي يتضمن العنصر الاجتماعي، يستفيد منها صغار المزارعين وسكان القرى عموماً؛
 - التعاون في مجال اختبار الأسمدة والبذور والمياه وجودة التربة والمراقبة عبر المختبرات؛
 - تنفيذ التجارب الميدانية والمدارس الحقلية للمزارعين؛
 - تقديم المساعدة الفنية في مجال الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية؛
 - التعاون من خلال الدعم الفني في مجال المكننة الفلاحية والأمراض الحيوانية والمحاصيل ومكافحة الآفات والحشرات؛
 - التعاون التقني في سلاسل الإنتاج وخاصة في مجالات التخزين والتسويق والصناعات الغذائية؛
 - تشجيع تبادل الخبرات والمعرفة فيما يتعلق بالمسائل الزراعية لصالح البلدين.
- وتشمل هذه المذكورة مجالات أخرى ذات الاهتمام المشترك، التي ستمت برمجة أنشطة التعاون في شأنها في اللجنة المشتركة القطاعية (المادة 5).

المادة 3

يلتزم كلا البلدين معا بمواصلة دعم المبادرة الأفريقية للتكيف مع تغير المناخ (AAA) في جميع أنحاء القارة الأفريقية من خلال وزراء الفلاحة بالبلدين بخبرة كل منهما، وتنفيذ هذه المبادرة، من خلال المشاريع المبتكرة في كل من مواضيعه: إدارة التربة، ومراقبة المياه الزراعية، وإدارة مخاطر المناخ، وتعزيز القدرات وحلول التمويل.

المادة 4

يتم الاتفاق بشكل مشترك حول تمويل برامج التعاون بين الطرفين في إطار ثنائي بين "الطرفين" (بما في ذلك بالإضافة لكلا الطرفين، شريك تقني و/أو مالي) أو في إطار متعدد الأطراف (بما في ذلك بالإضافة لكلا الطرفين، شريك أو أكثر تقني و/أو مالي).

المادة 5

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة قطاعية مشتركة بين البلدين برئاسة وزيرى الفلاحة فى البلدين أو ممثلهم، التى سيعهد إليها بمسؤولية الاشراف على تنفيذ وتتبع برامج التعاون فى إطار مذكرة التفاهم هذه.

المادة 6

يجوز تعديل أو استكمال هذه المذكرة، كتابيا، بالتراضي بين الأطراف المتعاقدة.

المادة 7

تطبق مذكرة التفاهم هذه مؤقتا اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه. وتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ استلام آخر اشعار كتابي الذى بواسطته يتم اشعار الاطراف بعضها البعض، من خلال القنوات الدبلوماسية، بانجاز اجراءاتها الداخلية اللازمة لدخول هذه الوثيقة حيز التنفيذ.


تظل مذكرة التفاهم هذه سارية المفعول لمدة خمس (5) سنوات. يتم تجديدها تلقائيا لفترات متعاقبة، ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية، عن عزمه على إنهاء أو تعديل أو إعادة النظر فى هذه المذكرة من خلال إشعار من ستة (6) أشهر قبل انتهاء صلاحيتها.

وإثباتا لما تقدم، قام الموقعان أسفله، المخول لهما بذلك بالتوقيع على هذه المذكرة في نظيرين أصليين باللغتين العربية والإنجليزية، وللنصين معا نفس الحجية. وفي حالة الاختلاف في التأويل يرجح النص الإنجليزي.

حررت في جوبا بتاريخ 2017.

عن
حكومة جمهورية جنوب السودان

عن
حكومة المملكة المغربية


11/8/2017

كورنيليو كون نقو
وزير الزراعة والأمن الغذائي بالنيابة



عزيز أحنوش
وزير الفلاحة والصيد البحري